الأهرام

■ ٥ نوفمبر ٢٠٠١ ■

في ندوة المنافسة وحرية التجارة

سرور يدعو إلى إقامة مجلس للإشراف على تطبيق معايير المنافسة واتخاذ التدابير ضد انتهاكاتها

د . فتحي سرور خلال أعمال الندوة .

[تصوير : عادل أحمد]

كتب ـ أحمد سامي متولي:

اكد الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب ورئيس الجمعية المصرية للقانونيين المتصلين بالثقافة الفرنسية ان حرية المنافسة والتجارة هما اساس الحياة الاقتصادية ومحركها بالدرجة الأولى لمصلحة كل من المستهلكين والشركات المنتجة.

جاء ذلك في ندوة المنافسة وحرية التجارة التي عقدت امس بمجلس الشعب بالتنسيق مع الجمعية الفرنسية للقانون والتجارة وبحضور ٦٠ من رجال القانون والقضاء الفرنسي وعدد من اعضاء مجلس الشعب ورجال القانون المصريين والدكتور ممدوح البلتاجي وزير السياحة.

واضاف ان حماية المنافسة ينبغي ان تعتمد على خمسة محاور هي حاجة هذه المنافسة إلى الحماية من الممارسات والسلوكيات المناهضة للتنافس وحاجتها إلى الحماية من الممارسات المقيدة لها وإلى الحماية من البيات السوق المتمركزة والتي تطلق العنان لاستغلال مراكز النفوذ، وحاجة المنافسة إلى الحماية من المنافسة المشوبة بالغش، وكذلك حاجتها إلى ضمانات وقواعد الشفافية.

ودعا الدكتور سرور إلى ضرورة وجود مجلس للمنافسة للإشراف على تطبيقها واتخاذ التدابير المناسبة في مواجهة من ينتهكها وتقديم المشورة للحكومة عند اتخاذ اي مشروع قد يمس بحرية المنافسة، على ان يكون هذا المجلس جهة إدارية مستقلة لا قضائية.

واشار إلى ان فرنسا قامت في مايو الماضي باصدار قانون للمنافسة ادخل في صميم القانون التجاري الفرنسي وانه يأمل ان تطلع وزارة العدل على احكامه خاصة انها بصدد اعداد قانون لحماية المنافسة ومنع الاحتكار.

واشار الدكتور اكثم الفولي أستاذ القانون التجاري ونائب رئيس الجمعية المصرية إلى أن القانون الإسلامي يدعو لمحاربة الاحتكار باعتباره عملا غير أخلاقي ويتم اعتقال التجار وبيع ما في المتاجر للعامة بسعر السوق، كما أشار إلى ضرورة تشجيع المستهلكين لاقامة مؤسسات قوية لحماية المستهلك وألا يكون الاعتماد مطلقا على حماية الدولة.

وأوضح السيد ميشيل بروفو رئيس الجمعية الفرنسية أن قضية حماية المنافسة هي قضية الساعة في فرنسا وانها لديها مجلس للمنافسة يصحح التجاوزات، واشار إلى رفض فرنسا لاندماج أكبر شركتين في مجال الطاقة الكهربائية لأن هذا الاندماج كان سيؤدي إلى قتل المنافسة.

وقال السيد ايف نوفو نائب رئيس الجمعية الفرنسية إن فرنسا والدول الأوروبية ليس من سلطاتها ان تفرض ما يتعارض مع يقرره الاتحاد الأوروبي، وان هناك قطاعات لا تخضع للدولة في تطبيق قواعد المنافسة بل تخضع للسلطة الإدارية المستقلة في إطار الاتحاد الأوروبي التي تفوق سلطة القانون الوطني الفرنسي وتطبق أحكامها باعتبارها قانونا فرنسيا.

وتحدثت الدكتورة جورجيت قليني عضو مجلس الشعب عن مشروع القانون الذي اعدته وزارة العدل عن حماية المنافسة ومنع الاحتكار، والذي سوف ينظر في الدورة البرلمانية الحالية، والذي روعي في فلسفته أن تأتي مشابهة للتشريعات الفرنسية والأمريكية في شأن حماية المنافسة، والذي يقوم أساسا لمصلحة المستهلك لتمكينه من الحصول على أعلى جودة وأفضل سعر للمنتج.

وأضاف أنه روعي في القانون إنشاء جهاز مستقل للحماية يتم تدعيمه ببعض العناصر القضائية.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية